

المؤتمر الخاص للدول الأطراف في
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج
وتخزين الأسلحة البكتريولوجية
(البيولوجية) والتكسينية
وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، ٢٠-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

ورقة غير رسمية مقدمة من
رئيس اللجنة الجامعة

هذه الورقة غير الرسمية تمثل الآراء الشخصية لرئيس اللجنة الجامعة دون أن تحظى بتأييد اللجنة

البند ٩ من جدول الأعمال:

النظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد وبحث تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية، والبت في أية إجراءات أخرى بهدف تعزيز الاتفاقية.

النظر في التقرير

كان تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص موضع ترحيب. ولوحظ أن المؤتمر الخاص قد أتاح فرصة أولى لدمج الاعتبارات السياسية في التقييم العلمي والتقني الذي تضمنه التقرير.

وقد لوحظت النتيجة التي خلص إليها فريق الخبراء في تقريره من أن بعض تدابير التحقق المحتملة يمكن من وجهة نظر علمية وتقنية أن تساهم في تعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها اعترافاً بأن التحقق المناسب والفعال من شأنه أن يدعم الاتفاقية.

وقد تم التذكير بأن تقرير فريق الخبراء يوضح أن لكل تدبير درجات متفاوتة من الامكانيات والحدود.

فألجم بين عدد من تدابير التحقق المحتملة بما في ذلك التدابير المتخذة خارج الموقع والتدابير المتخذة في الموقع يمكن أن يوفر معلومات يحتمل أن تكون مفيدة لتحقيق الغرض الرئيسي من اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولوحظ أن تنفيذ أي تدبير ينبغي أن يكفل حماية معلومات الملكية التجارية الحساسة وضرورات الأمن القومي بما يتفق واحتياجات الاتفاقية في مجال التحقق الفعال.

وتمت الإشارة إلى أن فريق الخبراء الحكوميين المخصص أجرى تقييماً لما قد يترتب على تدابير التحقق المحتملة من تأثير في البحث العلمي والتعاون العلمي والتنمية الصناعية. وينبغي النظر في مثل هذا التأثير في إجراءات المتابعة.

وتمت الإشارة إلى أن التقرير يعترف بأنه ما زال هناك عدد من الأسئلة التقنية الأخرى التي ينبغي التطرق إليها مثل هوية العامل وأنواعه وكمياته في سياق أية أعمال مقبلة.

وكان هناك رأي عام في اللجنة مفاده أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص يشكل أساسا جيدا لمتابعة الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية فيما يتعلق بتشجيع الامتثال واثباته.

الاجراءات الأخرى

كان هناك تأييد عام لإنشاء آلية متابعة ينبغي أن تأخذ شكل فريق عامل مخصص، عضويته مفتوحة لجميع الدول الأطراف، ويتكون من ممثلين حكوميين يساندتهم خبراء. وكان الرأي الذي حظي بتأييد مشترك هو أن العنوان ينبغي أن يعكس أهداف الفريق. وقدمت عدة مقترحات.

لا ينبغي استبعاد أي من التدابير الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين من مجال المناقشات التي سيجريها الفريق العامل. وقد ذكرت على وجه التحديد الاعلانات والزيارات وعمليات التفتيش والتحقق بوصفها عناصر هامة، وكذلك ذكرت أهمية مبدأ فعالية التكاليف.

وكان هناك تأييد عام لصك ملزم من الناحية القانونية ينطبق على جميع الأنشطة والمرافق ذات الصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وينبغي أن يشمل تنفيذ هذا الصك وسائل مناسبة لحماية حقوق الملكية والمعلومات الحساسة غير المتصلة بأنشطة الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ومن الجوهرى أن يتجنب الصك عرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف في الاتفاقية أو التعاون الدولي في ميدان الأنشطة البكتريولوجية (البيولوجية) السلمية. ولا بد من بحث تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ الأنشطة التي يتطلبها الصك. وقد قيل إن مثل هذه المساعدة قد تؤدي أيضا إلى تحسين الممارسات القومية في مجال السلامة البيولوجية.

وعلى الفريق العامل المخصص أن ينظر خاصة في الدور الذي يمكن أن تلعبه المعايير الموضوعية مثل قائمة العوامل فيما يتصل بتدابير معينة.

ولوحظ أن تدابير بناء الثقة يمكن إذا ما نفذتها جميع الدول الأطراف، أن تلعب دورا هاما في تعزيز الثقة في الامتثال للاتفاقية.

وأعربت وفود كثيرة عن اعتقادها بأن صياغة صك ملزم من الناحية القانونية ينبغي أن تتم على الوجه الأمثل في موعد يسمح بالنظر فيه خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٩٦.
